Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol . 23 No. 93 pp:1- 13

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
2026 المجلد: 23 العدد: 93 ص: 1- 13

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

الأهداف الاستراتيجية لتطوير القطاع المصرفي والدور المرتقب لتعزيز النمو الاقتصادي في العراق

أ.م.د. صادق طعمة خلف البهادلي
مدير مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية
mstfcb2010@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

لاشك أنّ هناك دورًا مرتقبًا من خلال العمل على تطوير القطاع المصرفي العراقي إذ أنّ أي إصلاح لهذا القطاع يعني دور فاعل ومساهم في التنمية المستدامة، وهذا هدف حيوي لكل الاستراتيجيات التي وضعها البنك المركزي العراقي لاسيما أنّ هناك خللًا بنيويًا في تركيبة الكتلة النقدية للاقتصاد العراقيّ؛ إذ أنّ هناك 80% من هذه الكتلة خارج الجهاز المصرفي العراقي ، وهنا تبرز أهمية هذا البحث في دراسة وتحليل الاهداف الاستراتيجية لتطوير القطاع المصرفي والدور المرتقب لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تفعيل وظيفة هذا القطاع في جمع المدخرات المحلية ومنحها إلى المشاريع المدرة للدخل الانتاجية والاقتصادية والخدمية؛ علمًا أنّ مساهمة القطاع المصرفي العراقي منخفضة مقارنة بدول الجوار فعلى سبيل المثال اذ انها لا تتجاوز 2% فيما الاردن 8% ومن المؤمل ارتفاع هذه النسبة في ظل اجراءات البنك المركزي العراقي واصلاحاته في زيادة التحرر المالي وزيادة التخصيصات المالية والقروض الممنوحة لمشاريع القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية : الأهداف ، الاستراتيجية، القطاع، المصرفي، النمو الاقتصادي.
تاريخ الاستلام: 2025/11/25 تاريخ القبول: 2026/2/22 تاريخ النشر: 2026/3/1

Strategic Objectives For Developing The Banking Sector And The Expected Role In Enhancing Economic Growth In Iraq

Assistant Professor Dr. Sadiq Tohme Khalaf Al-Bahdali
Director of the Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies / Al-Mustansiriya University
mstfcb2010@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

There is no doubt that there is an anticipated role through working on developing the Iraqi banking sector, as any reform of this sector means an active and contributing role in sustainable development. This is a vital goal for all the strategies set by the Central Bank of Iraq, especially since there is a structural defect in the composition of the monetary mass of the Iraqi economy, as 80% of this mass is outside the Iraqi governmental and private banking system. Herein lies the importance of this research in studying and analyzing the strategic objectives for developing the banking sector and the anticipated role in promoting economic growth by activating the function of this sector in collecting local savings and granting them to income-generating productive, economic and service projects. It is worth noting that the contribution of the Iraqi banking sector is small compared to neighboring countries, for example, as it does not exceed 2%, while Jordan is 8%. It is hoped that this percentage will increase in light of the measures and reforms of the Central Bank of Iraq in increasing financial liberalization and increasing financial allocations and loans granted to private sector projects.

Keywords: Strategic objectives, banking sector, economic growth .
Date Received:25/11/2025 Date Accepted: 22/2 /2026 Date Published:1/3/2026
DOI: https://doi.org/10.35710/mjais.v23i93.406

- This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Comnons Attribution (CCBY) license.
ـهذه المقالة مفتوحة المصدر وتنشر بموجب شروط واحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CCBY).

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
2026 المجلد: 23 العدد: 93 ص: 1- 13

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol . 23 No. 93 pp:1- 13

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

المقدمة:

هناك حقيقة حتمية أنّ أي اقتصاد بدون قطاع مصرفي فاعل ومساهم في عملية التنمية المستدامة لا يمكن لهذا الاقتصاد من الاستمرار، وتحقيق نمو اقتصادي يتحول فيه الناتج المحلي المحتمل إلى ناتج محلي اقتصادي فعلي يساهم في التنمية ويحقق تراكم رأسمالي يحقق التنويع في مصادر الدخل القومي الانتاجية والاقتصادية، ولعل عملية تحريك رأسمال المجتمعي من وحدات الفائض المالي والاقتصادي إلى وحدات الحجز المالي والاقتصادي كفيل لخلق الدورة الاقتصادية للمال، والاعمال وكلما تواجد قطاع مصرفي فاعل ومساهم في الانتاجية والعائد الاقتصادي ينعكس ذلك على تعزيز النمو الاقتصادي

وفي ظل توجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق، وخلق إنموذج قريب من الإنموذج الليبرالي في ظل الفقرة 25 من الدستور التي تطالب أصحاب القرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي بالتحول إلى نموذج حديث يعطي دورًا أكبر للقطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي، وهذا الدور مطلوب لاسيما في ظل موازنة اتحادية تثقلها الموازنة التشغيلية على حساب الموازنة الاستثمارية، وهناك ازمة سيولة دينارية مقابل كتلة نقدية محتجزة عند الجمهور بسبب عدم الثقة بالقطاع المصرفي العراقي بالتالي هناك حاجة حتمية لتطوير القطاع المصرفي العراقي في ضوء التجارب التنموية العالمية والاقتصاد الريعي ليكون هناك اثر واضح في معدلات النمو الاقتصادي .

مشكلة البحث:

مشكلة البحث تتمثل في محاولة فهم وتتبع تحدي للعلاقة بين عملية التطوير للقطاع المصرفي العراقي والنمو الاقتصادي في ضوء إشكالية إعادة بناء وتطوير القطاع المصرفي ومستويات النمو الاقتصادي والحاجة ملحة الى الإصلاح والتمويل والاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية وبناءً على ذلك، يمكن صياغة التساؤل المعرفي الاشكالي للبحث (ما واقع القطاع المصرفي في العراق وما تأثير هذه الواقع في تعزيز وتحفيز النمو الاقتصادي ، وما فرص هذا القطاع لتعزيز النمو الاقتصادي في ضوء واقع الاقتصاد العراقي ومعطيات هذا الواقع وطبيعته وتحدياته والمتغيرات الاقتصادية المفروضة على هذا الواقع، وما هي اهم الفرص امام هذا القطاع لجعله محفزا وداعما للنمو الاقتصادي في ظل التشوهات التي يعاني منه الاقتصاد العراقي .

أهمية البحث:

تتلخص اهمية البحث في ان حقيقة واضحة ان مساهمة القطاع المصرفي ضئيلة في الناتج المحلي ولا دور يذكر في النمو الاقتصادي في البلاد بالتالي اصلاح القطاع المصرفي ضرورة حتمية من خلال اداء افضل مساهمة وخدمات مصرفية تحقق ايرادات اعلى والعمل على اعادة الثقة بهذا الاقطاع من اجل مساهمة اعلى في الناتج المحلي الاجمالي وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد ، فضلا عن ذلك هناك حقيقة واضحة هي الانخفاض الكبير في نسبة مساهمة القطاع المصرفي في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق ، الامر الذي اوجد ضروريات حتمية لإصلاح هذا القطاع وبشكل جوهري وسريع اذا ما أريد البدأ في عملية تنويع المصادر الانتاجية لعملية النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وصولاً الى تحقيق مستويات مقبولة من التنمية المستدامة .

فرضية البحث:

اصلاح القطاع المصرفي العراقي من خلال الاستراتيجيات المصرفية الحديثة سيسهم في تعزيز دور هذا القطاع في عملية النمو الاقتصادي في البلد .

أهداف البحث: يهدف هذا البحث الى

1- بيان العلاقة والدور المرتقب لتطوير القطاع المصرفي وأثره في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق.
2- يعد هذا الهدف من المواضيع المهمة لإصحاب القرار لرسم السياسات الصحيحة والملائمة للاقتصاد العراقي خصوصا في هذه المرحلة الراهنة .

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol . 23 No. 93 pp:1- 13

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
2026 المجلد: 23 العدد: 93 ص: 1- 13

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

3- تحليل العلاقة بين تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي والدور المرتقب لتعزيز النمو الاقتصادي في العراق.

هيكلية البحث:

تمّ تقسيم البحث إلى مبحثين الأول تطوير القطاع المصرفي وتعزيز النمو الاقتصادي الإطار النظري والمفاهيمي ، اما المبحث الثاني فتناول تحليل العلاقة بين تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي والدور المرتقب لتعزيز النمو الاقتصادي في العراق .

المبحث الأول

تطوير القطاع المصرفي وتعزيز النمو الاقتصادي الاطار النظري والمفاهيمي

يعد القطاع المصرفي واجهة تعكس واقع الاقتصاد وتشكل المصارف العامل الأساس لاستقطاب الادخارات في المجتمع وتوجيهها الى الاستثمار المنتج المربح ولا تخلو هذه العملية من الصعوبات والتحديات.

المطلب الأول : القطاع المصرفي المفهوم والاهمية والاهداف الاستراتيجية

The banking sector – concept, importance, and strategic objectives

أولا: مفهوم القطاع المصرفي

هي عبارة عن مجموعة من المؤسسات المالية والمصرفية وظيفها الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين واهدافها توفير التمويل اللازم للتجارة والاستثمار والتنمية والقروض العقارية والزراعية والصناعية من خلال قبول ودائع الجمهور والمؤسسات والشركات وتضمن استرجاعها عن الطلب وتقدم هذه الودائع الى الافراد والمؤسسات والشركات من اجل تطوير انتاجية الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي (شندي ، 2021) .

ثانيا: أهمية القطاع المصرفي

لا يمكن تصور اقتصاد أي بلد بدون قطاع مصرفي فاعل ومساهم في التنمية المستدامة من خلال توظيف الموارد المالية للمجتمع والجمهور والمؤسسات المالية والمصرفية في توفير التمويل اللازم لخلق الدورة الاقتصادية وتحريك رأس المال هذه الاموال المتاحة وجودة استخدامها الكفوء سيكون له الاثر الواضح في تنشيط الاستثمار والانتاج والاستهلاك وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير مؤشرات حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان المصرفي والمخصص من هذه الاموال للقطاع الخاص والمشاريع المدرة للدخل الانتاجية والاقتصادية والخدمية (عبد الكاظم، 2021) .

ثالثا: الأهداف الاستراتيجية للقطاع المصرفي (محمد، 2018)

1. تفعيل وظيفة المصرف الرئيسة الوساطة المالية بين وحدات العجز المالي ووحدات الفائض المالي هذا الامر سيساهم في دفع عجلة الاقتصاد وتمويل المشاريع القطاعية المختلفة.
2. التوجيه النادر للموارد المالية والمصرفية والاستخدام الامثل لهذه الموارد من اجل تحريك النشاط الاقتصادي الانتاجي والاقتصادي والتخصيص الامثل لموارد القطاعين المالي والحقيقي (William, 1956).
3. الاصلاح المصرفي عملية متكاملة ومترابطة وتحتاج الى عوامل مؤثرة لتحقيق النمو الاقتصادية من خلال توظيف رأس المال البشري والاستقرار السياسي والأمني وعنصر الابتكار والتكنولوجيا والتخصص وتقسيم العمل، وعليه العمل على تطوير هذه المحددات والفواعل سيزيد من النمو الاقتصادي من خلال قطاع مالي ومصرفي معني بتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المربحة (الجويني ، 2020).

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol . 23 No. 93 pp:1- 13

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
2026 المجلد: 23 العدد: 93 ص: 1- 13

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي.. المفهوم والاهمية والمحددات

Economic growth – concept, importance, and determinants

النمو الاقتصادي هو (الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال مدة معينة من الزمن) وعادة ما تكون سنة واحدة ، ويعرف ايضا ، بانه حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، والناتج الوطني الحقيقي عند زيادة الاستثمار، الذي يزيد من الدخل القومي ، ونمو الناتج لكل فرد : هو دالة نمو راس المال ، بوصفه " التحول التدريجي " للاقتصاد عن طريق العمل على " الزيادة في الرفاهية، او الإنتاج ، واهمية النمو الاقتصادي تتلخص في الدور الايجابي للاقتصاد القومي من خلال تحسين معيشة الفرد والمجتمع وتطوير المشاريع الانتاجية المدرة للدخل ودعم القروض الاستثمارية والانتاجية والاستهلاكية (عبد الحميد، 2001).

المطلب الثالث :القطاع المصرفي ومستويات النمو الاقتصادي

Third requirement: The banking sector and levels of economic growth

الحقيقة الحتمية ان لاتقدم في أي بلد بدون قطاع فاعل ومساهم في التنمية والنمو الاقتصادية هو حلقة الوصل بين القطاع المالي وقطاع السلع والخدمات (القطاع الحقيقي)، وتتجلى هذه العلاقة من خلال مجموعة المصارف التجارية والمتخصصة المحركة والمحفزة للنمو الاقتصادي ونتيجة هذه العلاقة الترابطية والتكاملية مساهمة اعلى للقطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي وهذه مهمة الوساطة المالية وهي الوظيفة الرئيسة للمصارف وهي قناة للربط بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي بين مستثمرين وافراد ومؤسسات وشركات طالبة للقروض وبين مدخرين اموالهم في المصارف من اجل الفائدة والمشاركة في عملية التنمية المستدامة(خفاجة، 2021) .

وجود قطاع مصرفي مساهم في التنمية المستدامة يقدم التسهيلات الائتمانية للمشاريع الانتاجية والتجارية والاقتصادية المدرة للدخل والتي هي بحاجة الى السيولة المالية هدف جوهري واستراتيجي في تحقيق النمو الاقتصادي ، علما ان البلدان التي فيها مصارف متقدمة ومتطورة حققت نموا سريعا مؤكد العلاقة والارتباط بين معدل النمو الاقتصادي وزيادة السيولة المصرفية اذ ان المصارف مصدر للتنبؤ بالنمو الاقتصادي (صبار ، 2021) (Cetorelli, 2004)

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات القطاع المصرفي والدور المرتقب للنمو الاقتصادي في العراق

يهدف هذا المبحث إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي وانعكاسها في النمو الاقتصادي

المطلب الأول : مؤشرات وتحديات التطور المصرفي في العراق

أولاً: مؤشرات التطور المصرفي في العراق

البنوك التجارية بشكل خاص تقوم بوظائف أساسية في الاقتصاد ودورها جوهري في تعبئة المدخرات ومنح الائتمان المصرفي لاسيما للقطاع الخاص وهذا الدور له تأثير في عملية النمو الاقتصادي وتحديد نوعية وحجم المساهمة النوعية والكمية للمصارف في عملية التنمية المستدامة (محمد، 2018) (Cetorelli, 2004) إنّ عدد ونوع " المؤشرات " المستخدمة في قياس تطور" القطاع المصرفي " كثيرة منها له علاقة بعملية التطوير ومنها لها " علاقة مباشرة" في زيادة " النمو الاقتصادي" : وهي كما يلي : (شندي،2021) .(Naumovska, 2015)

نسبة " عرض النقد" بالمعنى الواسع، او الاوسع الى " اجمالي الناتج المحلي الإجمالي" .

1- نسبة اجمالي (الودائع) الى (الناتج المحلي الإجمالي) .
2- الائتمان المصرفي الى " القطاع الخاص " الى (الناتج المحلي الإجمالي.)
3- الائتمان الى " القطاع الخاص " الى (اجمالي الائتمان المصرفي) .

وهناك بعض " المؤشرات الإيجابية " التي لها علاقة " بالنمو الاقتصادي" مثال على ذلك معدل النمو في حجم القروض في العراق بنسبة 15% وارتفاع اجمالي الائتمان بنسبة 55% في عام 2024 يقابل

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol . 23 No. 93 pp:1- 13

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
2026 المجلد: 23 العدد: 93 ص: 1- 13

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

ذلك زيادة في حجم الاموال العاملة في المصارف بحدود 12% وهذا يدل ان هناك حركة وجهد كبير من البنك المركزي العراقي للمتابعة ومحاولة الاصلاح في المصارف (صبار، 2021) .

ثانيا : التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي العراقي

يواجه القطاع المصرفي العراقي مجموعة من التحديات (البنك المركزي العراقي، تحقيق اجندة التنمية المستدامة 2030، 2022)، (ال طعمة، 2015) .

1- تأخر وغياب الخطط المنتجة ، والاستراتيجيات المصرفية المساهمة والفاعلة، و" الخطط التفصيلية السنوية" ، لدى اغلب المصارف مع انخفاض " الكثافة المصرفية " ، وغياب المؤسسات، والقوانين الساندة ، والداعمة مثال ذلك عدم تفعيل (شركة ضمان الودائع) وعدم وجود " قانون لحماية القروض " ومؤسسات وشركات لدراسة " مخاطر السوق " (النصاري ، 2024) .

2- ضعف الوسائل والتقنيات الحديثة المالية و المصرفية وعدم استعمالها واستخدامها على مدى واسع في عدد كبير من المصارف الحكومية والاهلية ، مما انتج حالة من عدم الثقة بالمصارف مما قلل المدخرات نحو القطاع المصرفي وتحويلها الى مدخرات الى أصول عينية ذات الارباح السريعة مثل الذهب والعقار، بدلا من ودائع لدى المصارف، علما ان الدولة العراقية لعبت دورا سلبيا نتيجة التوجهات الاشتراكية للحكومات ما قبل 2003 التي ضيقت على القطاع الخاص وكانت مساهمته منخفضة مقارنة بالقطاع العام وهذا إثر سلبا في النمو الاقتصادي.

3- " جدلية الدين والاقتصاد " ، كون (95%) من حجم السكان للمجتمع العراقي مسلمين والتعاليم الدينية تمنع التعامل بالربا وأسعار الفائدة المصرفية.

4- ضعف قدرة القطاع المصرفي العراقي على تعبئة المدخرات ، اذ ان هناك (80 %)، من الودائع هي " ودائع جارية " ، اذ شكلت " الودائع الحكومية التجارية"، أكثر من نصف الودائع لدى المصارف التجارية مع انخفاض (ودائع التوفير والودائع الثابتة) .

5- هناك عائق على (الاقتراض لأغراض النمو والتنمية الاقتصادية)، بسبب التفاوت بين أسعار" الفائدة الدائنة " و" المدينة " التي تتراوح بين (1-5 %)، باختلاف العملات واجال الاستحقاق، وبينما أسعار الفائدة على " القروض" و" التسهيلات المصرفية" بأنواعها تتراوح بين (6-11%)

6- ارتفاع نسبة " السيولة " في بعض المصارف لاسيما " المصارف الخاصة" ، اذ بلغت نسبة (100 %) في هذه المصارف ، وهذا يؤشر عجزا في " استثمار" هذه المصارف واستثمار مواردها والذي يعني حرمان " الاقتصادي العراقي " من رؤوس الأموال هذه التي يمكن ان تساهم في عملية " النمو الاقتصادي" (البنك المركزي العراقي، اجندة التنمية المستدامة 2030، 2022.

7- عدم الوثوق بالقطاع المصرفي العراقي، ولا ينظرون لهذا القطاع انه مكان امن " للإيداع " ويعتقدون ان بقاء أموالهم النقدية في المنازل خير لهم من ايداعها في المصارف وهذا يركز من ظاهرة الاكتناز التي تلغي تأثير (80%) من النقد الموجود في التداول من اخذ " دوره الحقيقي " في التشغيل الحقيقي " لراس المال" ، وأخذ دوره في التنمية الاقتصادية .

المطلب الثاني : تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق

The second requirement: Analyzing the relationship between banking sector indicators and economic growth in Iraq

نتيجة ريعية الاقتصاد العراقي وضعف القطاع الحقيقي (قطاع السلع والخدمات) يؤشر هذا الاقتصاد انخفاض في مؤشرات القطاع المالي والمصرفي بالتالي هناك (90 %) من الإيرادات العامة التي ترفد الموازنة الاتحادية العامة في العراق سببها القطاع الحيوي (القطاع النفطي) .

والجدول يبين العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي .

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol . 23 No. 93 pp:1- 13

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
2026 المجلد: 23 العدد: 93 ص: 1- 13

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

جدول (1)

تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي للمدة 2004-2024

السنة	اجمالي الودائع	نمو الودائع %	اجمالي الائتمان المصرفي	نمو الائتمان	أسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل %	الاستثمارات المصرفية (1)	معدل نمو الاستثمارات المصرفية %	GDP (2)	الاستثمارات المصرفية/ GDP
2004	3946668	4.81	1039542	-51.39	9.1	1924	---------	53235	3.6
2005	90009010	176.18	2907431	179.68	7.90	2979	54.8	73533	4.1
2006	18897338	73.37	4781980	64.47	8.50	4186	40.5	95588	4.4
2007	28519558	50.92	6948710	45.31	13.60	6312	50.8	111504	5.7
2008	37501909	31.50	7405327	6.57	12.20	4317	31.6-	157026	2.7
2009	45961330	22.56	8702620	17.52	10.12	4854	12.4	130642	3.7
2010	55008564	19.68	17735638	103.80	8.43	7743	59.5	162064	4.8
2011	65292123	18.69	24728651	39.43	7.62	6195	20-	217327	2.9
2012	73676323	12.84	32365358	30.88	7.87	5791	6.5-	254225	2.7
2013	87004404	18.09	32674466	0.96	7.46	4819	-16.8	273588	1.8
2014	90932279	4.51	39195924	19.96	6.59	7148	48.3	266420	2.7
2015	76418631	15.96-	45704775	16.61	6.19	13007	82	194680	6.7
2016	72276076	5.42-	47870768	4.74	6.10	13552	4.2	196924	6.9
2017	73060348	1.09	52182944	9.01	5.86	17404	28.4	225995	7.7
2018	83793944	14.69	51122810	-2.03	5.87	19716	13.3	251065	7.9
2019	88540964	5.67	53418176	4.49	5.32	25625	30	266191	9.6
2020	36729113	24.00-	38423236	-28.07	7.96	22439	12.4-	198774	11.2
2021	96071378	161.65	52971508	37.86	8%	26796	19.4	301439	8.8
2022	97865432	160.76	56765489	37.87	%8	26789	19.5	302567	8.8
2023	95678976	162.45	67890687	38. 56	8.4	27678	20.01	314556	8.9
2024	94537890	164.89	65478998	38.56	8.7	27567	20.23	312378	9.1

المصدر : 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، التقارير السنوية للسنوات (2004- 2022) .

2- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للسنوات (2015-2022) .

من الجدول (1)

1- لا ينكر دور القطاع المصرفي في أي اقتصاد في النمو الاقتصادي، ولكن هذا الدور ضعيف في الاقتصاد العراقي والاسباب كثيرة، اذ لا تتجاوز مساهمة هذا القطاع في " الناتج المحلي الإجمالي (2%)، فيما هذه المساهمة في اقتصاد متواضع مثل الاقتصاد الأردني (8%) السكري، و العلياوي،2023).

2- هناك تذبذبا في" حجم الودائع"، ويعود ذلك الى تداعيات الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحروب والحصار والعزلة الدولية وعدم الثقة بالنظام الذي سبق عام 2003 وتلاها بعد هذا العام انخفاض أسعار النفط ،و الحرب على الإرهاب ،و ازمة جائحة كورونا) ، وان شهدت بعض السنوات انخفاض في الودائع هناك سنوات ارتفعت فيه حجم الودائع ويرجع ذلك الى زيادة حجم الانفاق الحكومي في الموازنة العامة سواء الاستهلاكية والنفقات الاستثمارية علما ان المصارف الحكومية تشكل (90%) من القطاع المصرفي العراقي مما يعطي ثقة أكبر للمودعين بالاحتفاظ بودائعهم لدى المصارف .

3- ارتفاع حجم الائتمان المصرفي المقدم من القطاع المصرفي وبمعدل نمو سنوي مركب 29% في حجم الائتمان المصرفي المقدم ، في حين معدل النمو في اجمالي الائتمان قد انخفض 2.03- (بالسالب) ، و -28.07 (بالسالب) في " عام 2018 " و " عام 2020 " بسبب انخفاض حجم الودائع وارتفاع أسعار الفائدة على الإيداع ومن ثم تكاليف الاقتراض بسبب الركود الاقتصادي وانخفاض حجم الانفاق الحكومي وزيادة الدين الحكومي .

4- سعر الفائدة على " الودائع طويلة الاجل " كان شبه مستقر ، وبمعدل " نمو سنوي مركب "، بلغ (0.45 %)، ويرجع ذلك الى (زيادة السيولة في السوق المحلية) ، بسبب ارتفاع

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol . 23 No. 93 pp:1- 13

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
2026 المجلد: 23 العدد: 93 ص: 1- 13

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

الانفاق الحكومي وزيادة التوظيف نتيجة ارتفاع " أسعار النفط" ومن ثم " معدل التضخم "، وبما ان احدى قنوات القطاع المصرفي نقل " السياسات الاقتصادية " تم رفع أسعار الفائدة بهدف سحب " الكتلة النقدية الفائضة " من الاقتصاد وتوجيهها نحو " الائتمان المصرفي" بما يحقق النمو الاقتصادي كما هو الحال في عام (2020) تم رفع سعر الفائدة بهدف جذب الودائع نتيجة الركود الذي أصاب الاقتصاد العراقي وزيادة الاقتراض الحكومي بهدف زيادة النمو الاقتصادي .

5- شهد معدل النمو الاقتصادي ارتفاعا للأعوام (2004-2013) ، وذلك يعود الى تحسن أسعار النفط وتخفيض (ديون العراق الخارجية)، وإعادة جدولة المتبقي منها وزيادة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الاستثمار في " القطاع النفطي "، فيما المدة (2014-2017) شهدت انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي بسبب تداعيات " ازمة كورونا " و " انخفاض أسعار النفط " في الأسواق العالمية وزاد هذا الانخفاض عام 2020) (اذ بلغ (12.1%) مع ترافق انخفاض الائتمان المصرفي (بمعدل 28.07%) ، وارتفاع سعر الفائدة الى حدود 7.97(% وانخفاض حجم الودائع الى حدود (24%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام نتيجة " ازمة كورونا " ، وتوقف اغلب الأنشطة الاقتصادية والتي انعكست على (زيادة العجز في الموازنة الاتحادية للدولة وانخفاض الدخول والودائع) .

6- اغلب (الائتمان المقدم للقطاع الخاص)، يذهب الى الافراد دون الشركات الكبيرة، اذ بلغت نسبة الائتمان للإفراد (78%) من اجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص يقابله (22%) ، وهذا يؤثر سلبا على " النمو والتنمية الاقتصادية " (ال طعمة ، 2015) .

7- انخفاض مساهمة الاستثمارات المصرفية في العراق، وذلك بسبب هشاشة " الاقتصاد الكلي" وعدم اليقين الذي يغلف " سياسة المستثمرين " ، والملاحظ ان هناك تذبذب بين (الارتفاع والانخفاض في معدلات الناتج المحلي الإجمالي) نتيجة التدهور في " الوضع الأمني "، ويرجع الارتفاع في بعض السنوات الى " اصدار العملة" وارتفاع أسعار النفط وكميات النفط المصدرة ، اما معدلات المنخفضة ، يرجع السبب الى انخفاض أسعار النفط العالمية و " أزمة كورونا " .

8- مساهمة القطاع المصرفي في " الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة لا تتجاوز (2%) بينما دولة من " الأردن " هذه المساهمة (8%) ، علما ان القطاع النفطي في العراق هو " المحرك الأساسي " للنمو الاقتصادي في هذا البلد ووصلت الى (64.7%) في عام 2016 ، اما في العام 2022)، فقد تصدر العراق قائمة " الدول العربية " الأكثر نمواً في " الناتج المحلي الإجمالي " وهو يواصل انتعاشه نتيجة (ارتفاع مساهمة الناتج النفطي الى 60.9%)، مقارنة بالعام (2021) (58.2%)، تزامنا مع زيادة " الحصة الشهرية " وفقا لمقررات " أوبك " وارتفاع الطلب العالمي على النفط ، ومن ثم ارتفاع الأسعار العالمية ، مقارنة بالسنوات السابقة ، وهذا يعكس ان" الناتج المحلي الإجمالي " ونموه تابع للقطاع النفطي وتطورات السوق العالمية والظروف المؤثرة عليه وارتفاع " الطلب العالمي ". (Elena NAUMOVSKA , 2015)

ثانيا: البنك المركزي العراقي ودوره في تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية المستدامة

يتضح دور " البنك المركزي " في دعم " النمو الاقتصادي " من تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تحفيز النشاط الائتماني المصرفي وتوجيهه نحو المشاريع المدرة للدخل الحقيقي من اجل رفع مستوى كفاءة التشغيل والاستخدام وتوفير فرص العمل ويتم ذلك عن طريق العديد من المبادرات والاسهامات التي تجد اثرها في التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية (خلف، 2022).

وتأكيدا لدور البنك المركزي العراقي التنموي الفاعل من خلال سياسته الرامية الى تحفيز النمو الاقتصادي والقطاع الحقيقي (قطاع السلع والخدمات) استمر البنك المركزي عام 2020 من خلال المبادرات الاقراضية وبالتعاون مع المصارف للتوجه نحو السوق وتوفير الائتمان والتمويل المصرفي

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol . 23 No. 93 pp:1- 13

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
2026 المجلد: 23 العدد: 93 ص: 1- 13

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

للمشاريع المدرة للدخل بغية تحفيز عملية التنمية المستدامة منها مبادرة (1) تريليون دينار عراقي وهي كما في الجدول الاتي .

جدول (2)

تمويل مبادرة الواحد تريليون دينار عراقي للقطاعات المستفيدة للمدة 2015-2020 (مليار دينار)

السنوات / البيان	2018-2015	2019	2020	مجموع المبلغ الممنوح
القطاع الزراعي / التمويل مليار / عدد المشاريع	85 /2.6 مليار على عدد المشاريع 85	2.8مليار / عدد المشاريع 43	29 /2.145 مليار عدد المشاريع	7.545 مليار
القطاع الصناعي	8 مليار / 360 عدد المشاريع	11.3 مليار / عدد المشاريع 227	30.029 / عدد المشاريع 216	49.329 مليار
القطاع التجاري	2059/43.7	1476/33.6	1349/44.402	121.702
قطاع الخدمات (صحية / تربوية / سياحية)	725 /18.1	530/18.0	434/60.984	97.084
سكني	0/0	1/0.05	46.768	46.818
اجمالي التمويل من المبادرة	3229/72.4	2277/65.750	184.328	322.478

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم الاقتصاد الكلي ، تقرير البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام ، 2020 ، ص 17 .

الجدول يوضح ان المستفيد الأكبر من حيث المشاريع كان القطاع التجاري نظرا لان هذا القطاع يعد من الأنشطة الاقتصادية التي تحقق أرباح سريعة اذ بلغ عدد المشاريع في هذا القطاع 4884 مشروعا .

اما تمويل مبادرة (5) تريليون دينار عراقي للمدة 2016-2020 هي كما في الجدول (3)

جدول (3) تمويل مبادرة خمسة تريليون دينار للمدة 2016-2020 (مليار دينار)

السنوات / البيان	2018-2016	2019	2020	المجموع الكلي الممنوح
المصرف الصناعي	91.8	4.9	17.5	1666
المصرف الزراعي	27.6	23.2	2.4	1666
المصرف العقاري	665	0	35	834
صندوق الإسكان	959	50	200	1334

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم الاقتصاد الكلي ، تقرير البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام ، 2020 ، ص 19 .

مبادرة الخمسة تريليون الغرض منها تمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة لرفع الإنتاج في القطاع الزراعي والصناعي وانشاء المشاريع السكنية التي تسهم في تطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي ، وفي عام 2022 زاد مبلغ مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليصبح اجمالي المبادرة أربعة تريليون دينار عراقي.

المطلب الثالث : الدور المرتقب نحو استراتيجية لتطوير القطاع المصرفي وزيادة النمو الاقتصادي

The anticipated role towards a strategy for developing the banking sector and increasing economic growth

هناك مجموعة من النتائج نحو تطوير القطاع المصرفي في العراق من اجل زيادة فاعلة في النمو الاقتصادي كما يلي :

1- القطاع المصرفي في أي بلد ومنها العراق يمثل ركيزة رئيسة وقاعدة للنهوض وبناء اقتصاد مبني على نموذج حديث يقترب من الاقتصاد الحر والية السوق بشرط ان يكون منسجما ومتناغما مع واقع البلد هذا الواقع يعزز ويطور من دعائم الدولة الريعية ويدفع بهذا الاقتصاد نحو النمو الاقتصادي المبني على الفكر الحديث في التنمية المستدامة ، اذ يلعب القطاع المصرفي ركنا أساسيا لصنع عملية " النمو الاقتصادي " على أساس مستدام الذي بدوره سيشكل " الحلقة التمويلية " لتوفير الموارد المالية للاستثمار الكبيرة التي تحقق التنمية .

Mustansiriya University
Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies
2026 Vol . 23 No. 93 pp:1- 13

الجامعة المستنصرية
مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
2026 المجلد: 23 العدد: 93 ص: 1- 13

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

2- النمو الاقتصادي المستدام لا يتم الا بإصلاح " القطاع المصرفي " ، وتشجيع (التحول نحو القطاع الخاص والتحول المصرفي لتنمية الاعمال المصرفية) ، وتجاوز التحديات ، والعقبات أمام اصلاح وتطوير " القطاع المصرفي " ، واقتراح أسس واستراتيجيات ، فاعلة لبناء مقدمات وملامح للانتقال من " الصيرفة التقليدية الى " الصيرفة الممولة للتنمية " فلا نمو اقتصادي الا بمشاركة " القطاع الخاص " وقطاع مصرفي فاعل ومساهم في عملية " التنمية الاقتصادية". (Kapoor, 2009).

3- بناء قاعدة متينة من القوانين التي تدعم " العمل المصرفي " وتعديل القوانين التي تنظم هذا العمل وهي قانون (94 لسنة) 2004 وقانون البنك المركزي العراقي 56(لسنة 2004) وقانون سوق العراق للأوراق المالية(74 لسنة 2004) وقانون غسل الأموال 93(لسنة 2004 وقانون الاستثمار 13 وتعديلاته لسنة(2006 وقانون الشركات 21 لسنة 1997 . (عبد النبي ، 2014) .

4- اعتماد سياسات نقدية ومالية ومصرفية جديدة تؤدي الى اصلاح شامل ، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي ، والخاص ، ووضع السياقات، والاليات للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية، وتفعيل وتنشيط الاشراف، والرقابة الاستباقية والرقابة الالكترونية على المصارف، وفقا لإعداد وإصدار تعليمات ولوائح ارشادية وتنفيذية جديدة.

5- التأسيس لانشاء " صناديق الاستثمار " ومساهمة المصارف فيها (لتمويل المشاريع الكبيرة المدرة للدخل) التي ترفد الموازنة الاتحادية، والتركيز على " زيادة الائتمان والتمويل والقروض الميسرة، وتفعيل توظيف الودائع في أوجه الاستثمار المختلفة وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، لدفع مسيرة التنمية الاقتصادية، ووضع خطة للتصدي لإفلاس مصارف القطاع الخاص ووضع معايير خاصة جديدة لتصنيف المصارف الخاصة وفقا للمعايير القياسية الدولية.

6- الأهداف الاستراتيجية لتطوير القطاع المصرفي تتمثل في تطوير (قطاع مالي سليم)، وتوفير التمويل اللازم لمتطلبات النمو الاقتصادي، وهذا يحتاج الى تعديلات في الإطار المؤسسي وتطورات جديدة في الصناعة المصرفية بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والمالية العراقية ويعالج المخاطر التي تتعارض مع تطوير القطاع المصرفي.

7- يمكن ايجاز اهم الأهداف الاستراتيجية للتطوير وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة وتزويد الزبائن والعملاء بالمنتجات والخدمات المبتكرة والتنافسية ذات الصلة وتحسين تكنولوجيا المعلومات والبيانات في العمليات المصرفية وتعزيز النمو للقطاع المصرفي والذي يضمنه استقرار مالي وتنويع مصادر التمويل وخفض تكلفة هذا التمويل فضلا عن رفع التصنيف الائتماني .

8- ان الجهاز المصرفي يمثل حجر الزاوية في " العملية التنموية " من وظيفته الأساسية لمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض، ومن ثم تحويلها وتغذية القطاعات ذات العجز المالي لتحقيق المساهمة في عملية " النمو الاقتصادي " وتحقيق الأرباح الضرورية لاستمرار العمل المصرفي الفاعل والمساهم في عملية التنمية والنمو الاقتصادي، بالتالي هذه العملية لا تتم بكفاءة وإنتاجية عالية، الا بقدرة اكبر على وجود (قطاع مصرفي متقدم ومتطور) يقدم الخدمات والتمويل المصرفي لكافة القطاعات الإنتاجية من اجل مساهمة اعلى في الناتج المحلي الإجمالي .

الاستنتاجات: Conclusions :

1- هناك حقيقة لا يمكن التغاضي ان القطاع المصرفي في أي بلد يمثل أداة رئيسة فاعلة ومساهمة في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، الامر الذي ينعكس على تحقيق معدلات مقبولة في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، لاسيما ان هذا القطاع يحتفظ بالسيولة العامة ، ويعد الأكبر في القطاعات استثماراً في سوق العراق للأوراق المالية ويمثل قناة من قنوات انتقال أدوات السياسة النقدية التي لها تأثيرا في معدلات النمو الاقتصادي والحد من التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف الأجنبي .

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

2- يسهم القطاع المصرفي بشكل فاعل تطور واستقطاب المدخرات المحلية والاستثمار الأجنبي من خلال الوظيفة الرئيسة وهي الوساطة المالية وتوجيه هذه الأموال نحو المشاريع المدرة للدخل التي تحقق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، والعكس عدم تطور القطاع المصرفي يحد من قدرة استفاع واستفادة الاقتصاد من تداعيات هذا الاستقطاب والتدفقات المحتملة الى الاقتصاد وتحقيق هدف " الاستقرار والنمو الاقتصادي ".

3- حالة التذبذب والهشاشة في الاقتصاد العراقي وضعف مساهمة القطاع المصرفي العراقي في الناتج المحلي الإجمالي اعطى حقيقة الى عدم قدرة القطاع المصرفي التأثير في معدل النمو الاقتصادي ويحتاج هذا القطاع الى جهد وعمل كبير من اجل النهوض به وتطويره.

4- لازالت خطط واستراتيجياته تطور وإصلاح القطاع المصرفي، لم تأخذ دورها وتأثيرها الحقيقي في هذا القطاع والنمو الاقتصادي في العراق بسبب حالة الفساد والخوف من التعامل مع هذا القطاع وانتشار ظاهرة الاكتناز للأموال التي ينبغي ان تأخذ مكانتها في عمليات السوق .

5- عدم التطبيق الفعلي لشركات تأمين الودائع وعدم اصدار قانون ضمان القروض وحاجة القطاع المصرفي الى التطبيقات المالية والمصرفية التي توثر على التشغيل وتعزز الأرباح .

التوصيات : Recommendations:

1- تعديل جذري واساسي في القوانين والتشريعات المصرفية والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها واشكالها مع تأهيل وتدريب العاملين في المصارف بالشكل الذي يتوافق ويتناغم مع متطلبات الصناعة المصرفية الحديثة من اجل كفاءة وإنتاجية اعلى .

2- تحسين كفاءة استخدام وتوزيع الموارد المالية الرأسمالية ، وتوفير معطيات عمل وظيفة الوساطة المالية من اجل " تعبئة المدخرات المحلية" و" تعميق دور هذه الوظيفة بين المدخرين ، والمستثمرين و" جذب الأموال الأجنبية لتعزيز العمل المصرفي وتوفير التمويل للمشاريع التي تساهم في " زيادة النمو الاقتصادي."

3- تمكين المصارف من التوسع في كل من (عمليات الائتمان والاستثمار) والفروع المصرفية بهدف تحسين " الكثافة المصرفية" وتقديم المزيد من" الخدمات المصرفية " وخلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على التنافس في" اقتصاد السوق" و (إقامة علاقات مصرفية متكافئة مع المصارف الأجنبية)

4- إعادة النظر بالنظام المحاسبي المالي و المصرفي لغرض التطوير والتحديث واستيعاب كافة الاعمال والخدمات المصرفية الحديثة لاسيما الالكترونية وتقنيات الذكاء الاصطناعي والعمل على التأسيس لمؤسسة تضم كافة المصارف الشاملة والعمل على التأسيس لمصارف جديدة تأخذ بنظر الاعتبار وجهة النظر المصرفية الحديثة بمعطيات توفر الأنظمة المحاسبية المتطورة والأنظمة الالكترونية الحديثة من اجل عمل مصرفي حديث يحقق الأرباح والعوائد والتمويل المصرفي لكافة القطاعات الإنتاجية.

5- تحسين تقنية وتكنولوجيا المعلومات والبيانات في العمليات المصرفية الالكترونية ومواصلة تطوير الكفاءة التشغيلية المصرفية وتحسين القنوات للتفاعل مع الزبائن واستمرار رقمنة الأنشطة المصرفية والاستمرار في تحسين العمل المصرفي التنموي الإنتاجي المخصص لكافة القطاعات الاقتصادي التي تحقق التراكم الرأسمالي للمجتمع ، وتعزيز النمو للقطاع المصرفي والذي يضمن استقرار ماليا طويل الاجل من خلال زيادة جودة الأصول وتنويع مصادر التمويل المصرفي وخفض تكاليف الإقراض والتمويل وتحقيق علاقة ارتباط قوية مع النمو الاقتصادي في البلاد .

6- بناء سياسات واستراتيجيات وخطط الإصلاح المصرفي في العراق على أساس تفعيل قنوات تأثير هذا الإصلاح والتغيير في فواعل وعوامل الاستقرار الاقتصادي الكلي وبما يؤثر على التنمية المرتبطة بالاستقرار الكلي للمجتمع، وبشروط إعادة الصياغة بما يتلاءم مع طبيعة الاقتصاد ، وما يعانيه من اختلالات هيكلية وريعية الاقتصاد عبر تفعيل قنوات النظام المالية والمصرفي الذي يفعل

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

دور (الوساطة الفعالة بين وحدات الفائض ووحدات العجز)، ووفقا لمؤثرات الليبرالية الحديثة والاقتصاد الحر والية السوق .

7- ادخال " التقنيات المالية " و " المصرفية الحديثة " في النظام المالي والمصرفي والالتزام بتطبيق " المعايير الدولية " من حيث الكفاية ، والمخاطر مع التنظيم والتشريع القانوني الشامل الضروري لدعم عمل هذه (التقنيات المالية) و (المصرفية) مع تفعيل المبادرات وتنظيم الاليات من اجل النهوض بالنظام المصرفي وزيادة كفاءة القطاع المصرفي .

التمويل

لم يتلق هذا البحث أي تمويل محدد من أي جهة مانحة في القطاعات العامة أو التجارية أو غير الربحية.

تضارب المصالح

يُعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح فيما يتعلق بنشر هذه الورقة البحثية .

شكر وتقدير

يتقدم المؤلفون بجزيل الشكر للمؤسسة على دعمها المعنوي طوال فترة هذا البحث. لقد كان لتشجيعها وتوجيهها دورٌ بالغ الأهمية في إنجاز هذا البحث.

المصادر العربية

- البنك المركزي العراقي، (2022)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي .
- البنك المركزي العراقي، (2020) ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم الاقتصاد الكلي، تقرير البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام.
- البنك المركزي العراقي، (2022) ، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة وتحقق رؤية العراق 2030، التقرير الطوعي الثالث العراقي في تحقيق اجندة التنمية المستدامة 2030 .
- الطعمة ، حيدر حسين، (2015)، سبل اصالح وتطوير القطاع المصرفي العراقي، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء. ص 12
- النصاري ، دعاء فيصل عجيل، دور المنافسة المصرفية في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق ، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد ص 45.
- https://uokerbala.edu.iq/wp-content/uploads/2024/03/Rp-The-role-of-banking-competition-in-stimulating-economic-growth-in-Iraq.pdf.pdf
- الجويني ، جمال موعش، (2020)، أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية، أبو ظبي .
- خفاجة ، أمل حمدان، (2021) ، إثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، كلية التجارة، مصر. ص23.
- السكري، عبد العظيم عبد الواحد؛ العلياوي، حسنين علي إسماعيل، (2023)، تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 2004-2022، دراسة تحليلية، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، الجامعة المستنصرية ، العدد1. ص 13.
- سيتوريلي، ن.، (2004) ، الآثار الحقيقية للمنافسة المصرفية، مجلة المال والائتمان والمصارف، 36(3) . ص 534، 558 .
- سيتوريلي، ن.، وستراهان، ب. إ.، (2006) ، التمويل كحاجز أمام دخول السوق: المنافسة المصرفية وهيكل الصناعة في الأسواق الأمريكية المحلية، مجلة التمويل، 61 (1)،.
- سيتوريلي، ن. (2004). الآثار الحقيقية للمنافسة المصرفية. مجلة المال والائتمان والمصارف

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

- شرفاني، نسرين مصطفى ، (2021)، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان الأعضاء في صندوق النقد العربي، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 37.
- شندي ، أديب قاسم ، (2021) ، قياس العلاقة التبادلية ، و بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق (مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 21، ص 23، 56 .
- كابور، س. (2009). نحن بحاجة إلى نظام مصرفي أبسط وأصغر وأكثر أمانًا وتنوعًا واستقرارًا. موجز سياسات إعادة التعريف ص 45. متاح على www.re-define.org
- عبد النبي ، وليد عيدي ، (2014) دراسة بعنوان الجهاز المصرفي العراقي نشأنه وتطوره وافاقه المستقبلية ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لدائرة المراقبة الصيرفة والائتمان. ص 13 .
- عبد صبار، ازهار، اثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة 2000-2021، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد 21، جامعة كربلاء.ص 37، 34.
- لويس ، ويليام آرثر ، (1956)، نظرة على النمو الاقتصادي، المجلة الاقتصادية الأسبوعية، بومباي، سبتمبر. ص 89.
- محمد ، إسماعيل ؛ وعبد المنعم، (2018) دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ضبي .ص 218، 34.
- ناوموفسكا ، إيلينا ، وكيريل يوفانوفسكي،(2015) ، تأثير وظائف القطاع المصرفي على النشاط الاقتصادي في مقدونيا، حوليات جامعة "ألكسندرو إيوان كوزا" للعلوم الاقتصادية في ياش، 62 (2). ص 62
- يوفانوفسكي، ك ، ناوموفسكا، إ.؛ . وغوكوف، ج. (2015). تأثير وظائف القطاع المصرفي على النشاط الاقتصادي في مقدونيا. حوليات جامعة "ألكسندرو إيوان كوزا" للعلوم الاقتصادية، 62 (2) ، ص 31.
- I. Cuza" din Iasi. Stiinte economice/Scientific Annals of the" Al. I. Cuza"

Sources

-Abdul-Nabi, Walid Eidi, (2014). A Study Entitled: The Iraqi Banking System: Its Origins, Development, and Future Prospects, Central Bank of Iraq, General Directorate of Banking and Credit Supervision Department, p. 13.

-Abdul-Sabbar, Azhar, The Impact of the Iraqi Banking System on Economic Growth and the Requirements of the Monetary Stability Factor for the Period 2000-2021, Journal of Administration and Economics, Volume 3, Issue 21, Karbala University, pp. 34, 37.

-Al-Ta'ma, Haider Hussein, (2015), Ways to Reform and Develop the Iraqi Banking Sector, Center for Strategic Studies, University of Karbala. p. 12

-Al-Nassari, Duaa Faisal Ajil, The Role of Banking Competition in Stimulating Economic Growth in Iraq, University of Karbala, College of Administration and Economics, p. 45. https://uokerbala.edu.iq/wp-content/uploads/2024/03/Rp-The-role-of-banking-competition-in-stimulating-economic-growth-in-lraq.pdf.pdf

-Al-Juwayni, Jamal Mu'ash, (2020), The Impact of Financial Sector Development on Economic Growth in Arab Countries, Arab Monetary Fund, Department of Economic Development, Abu Dhabi.

-Al-Sukkari, Abdul-Azim Abdul-Wahid; Al-Ulayawi, Hassanein Ali Ismail, (2023), Analysis of the Role of Foreign Direct Investment on Economic Growth and Some Sustainable Development Indicators in Iraq for the Period 2004-2022: An Analytical Study,

P- ISSN: 2070-898X E-ISSN: 2707-9775

Iraqi Journal of Human, Social and Scientific Research, Al-Mustansiriya University, Issue 1, p. 13.

- Central Bank of Iraq, (2022), General Directorate of Statistics and Research, Annual Economic Report.

- Central Bank of Iraq, (2020), Department of Statistics and Research, Macroeconomics Section, Central Bank of Iraq Report on Achieving Sustainable Growth.

-Central Bank of Iraq, (2022), National Committee for Sustainable Development and Realizing Iraq's Vision 2030, Third Iraqi Voluntary National Review on Achieving the 2030 Agenda for Sustainable Development.

-Jovanovski, K., Naumovska, E.; and Gokov, J. (2015). The Impact of Banking Sector Functions on Economic Activity in Macedonia. Annals of the Alexandru Ioan Cuza University of Economic Sciences of Iași, 62(2), p. 31. economice/Scientific Annals of the "Al. I. Cuza"

-Kapoor, S. (2009). We Need a Simpler, Smaller, Safer, More Diversified, and More Stable Banking System. Redefinition Policy Brief, p. 45. Available at www.re-define.org

-Khafaja, Amal Hamdan, (2021), The Impact of Government Spending on Economic Growth, Faculty of Commerce, Egypt, p. 23.

-Sitorelli, N., (2004), The Real Effects of Banking Competition, Journal of Finance, Credit and Banking, 36(3), pp. 534, 558.

-Sitorelli, N., & Strahan, B. E., (2006), Finance as a Barrier to Market Entry: Banking Competition and Industry Structure in US Domestic Markets, Journal of Finance, 61.(1)

-Sitorelli, N. (2004). The Real Effects of Banking Competition. Journal of Finance, Credit, and Banking

-Sharafani, Nasreen Mustafa, (2021), Analyzing the Relationship Between Bank Credit and Economic Growth in a Sample of Member Countries of the Arab Monetary Fund, College of Administration and Economics, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Issue 37.

-Shindi, Adib Qasim, (2021), Measuring the Reciprocal Relationship Between Money Supply and Economic Stability Indicators in Iraq, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, College of Administration and Economics, Wasit University, Issue 21, pp. 23, 56.

-Lewis William Arthur, (1956), A Look at Economic Growth, Weekly Economic Review, Bombay, September, p. 89.

-Mohammed, Ismail; and Abdel Moneim, (2018) The Role of Economic Reforms in Supporting Growth in Arab Countries, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, pp. 218, 34.

-Naumovska, Elena, and Kiril Jovanovski, (2015), The Impact of Banking Sector Functions on Economic Activity in Macedonia, Annals of the Alexandru Ioan Cuza University of Economic Sciences of Iași, 62(2), p. 62.